دراسة حالة قانونية

عندما لا يكون النزاع حول الوقائع ...بل حول التكييف القانوني للحكم

كيف انتهت دراسة كاونسلو إلى وجود أساس قانوني جاد للاستئناف؟

رأي قانوني مستقل في حكم ابتدائي ألزم شركة تجارية برد مبالغ سددها أحد الشركاء، مع إعادة بناء النزاع حول مصدر الالتزام وحدود حجية الخبرة المحاسبية.

خلفية الحالة

تلقت كاونسلو طلبًا من إحدى الشركات التجارية لدراسة حكم ابتدائي صدر بإلزامها بسداد مبلغ مالي كبير لأحد الشركاء، بعد أن استند الحكم إلى تقرير خبرة محاسبية ومستندات مالية ويمين متممة، وانتهى إلى اعتبار المبالغ التي سددها الشريك دينًا مستحقًا في ذمة الشركة.

ورغم أن الحكم جاء مفصلًا واستند إلى تقرير خبرة انتهى إلى حصر المدفوعات وربطها بالمشروع، رغبت الشركة في الحصول على رأي قانوني مستقل لتقييم مدى سلامة الحكم من الناحية النظامية، وإمكانية الطعن عليه أمام محكمة الاستئناف.

منهجية الدراسة التي اتبعتها كاونسلو

لم تبدأ الدراسة بمناقشة الحوالات البنكية أو الفواتير أو مقدار المبالغ؛ لأن هذه الوقائع كانت محل بحث أمام محكمة الدرجة الأولى . وإنما انطلقت الدراسة من السؤال القانوني الآتي:

هل يكفي ثبوت قيام أحد الشركاء بسداد مبالغ مرتبطة بالمشروع لإثبات وجود دين مستحق في ذمة الشركة، أم يلزم أيضًا إثبات المصدر النظامي المنشئ لهذا الالتزام؟

ومن هذا السؤال أعادت كاونسلو بناء الملف بالكامل، مع الفصل بين ثبوت الواقعة من جهة، والتكييف القانوني والأثر النظامي المترتب عليها من جهة أخرى.

أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة

أولًا :الخلط بين واقعة السداد وقيام المديونية

رأت الدراسة أن الحكم أثبت خروج مبالغ مالية من ذمة الشريك، إلا أنه انتقل إلى اعتبارها دينًا على الشركة دون أن يبين على نحو كافٍ السند النظامي الذي أنشأ هذا الالتزام.

وأكدت كاونسلو أن إثبات السداد لا يعني بذاته إثبات المديونية؛ لأن السداد واقعة مادية قد تكون قرضًا، أو مساهمة، أو تمويلًا مؤقتًا، أو مصروفات تأسيس أو تشغيل، ولا يجوز استخلاص أحد هذه الأوصاف دون دليل ينهض به.

ثانيًا :إعادة تقييم دور تقرير الخبرة

لاحظت الدراسة أن دور الخبير المحاسبي اقتصر على حصر المدفوعات، وفحص المستندات، وبيان صلتها بالمشروع، دون أن يفصل في وجود قرض أو دين أو مصدر قانوني مستقل للالتزام.

وانتهى الرأي إلى أن الحكم منح التقرير أثرًا قانونيًا يتجاوز نطاقه الفني؛ إذ استُخدم لإثبات المديونية، رغم أن التقرير لم يحسم التكييف القانوني للمدفوعات.

ثالثًا :دراسة تطبيق المادة التاسعة من نظام الشركات

خصصت كاونسلو جزءًا مستقلًا لتحليل المادة التاسعة من نظام الشركات، وانتهت إلى أن النص ينظم آثار التصرفات المتعلقة بالشركة أثناء مرحلة التأسيس متى توافرت شروطها النظامية، لكنه لا يُعد بذاته مصدرًا عامًا لتحويل كل ما يدفعه الشريك أو المؤسس إلى دين مستحق على الشركة.

ورأت الدراسة أن المادة لا تعفي المدعي من إثبات سبب المطالبة ومصدر الالتزام، كما أنها لا تجيب بذاتها عن السؤال الجوهري :هل كانت المبالغ قرضًا، أم مساهمة، أم تمويلًا للمشروع؟

رابعًا :التمييز بين التمويل الداخلي والالتزام المالي

تبين من تحليل الوقائع وتقرير الخبرة أن أكثر من شريك قام بتمويل المشروع من أمواله الخاصة .وخلصت الدراسة إلى أن هذا النمط من التمويل لا يؤدي تلقائيًا إلى قيام علاقة دائن ومدين بين الشريك والشركة، بل قد يعكس مساهمات داخلية أو تمويلًا مؤقتًا أو مصروفات مرتبطة بإدارة المشروع.

وبالتالي فإن تحديد المركز المالي لأي شريك لا يستقيم بمعزل عن بقية الشركاء، خاصة عند ثبوت وجود مدفوعات مماثلة أو أكبر من أطراف أخرى في المشروع.

خامسًا :تقييم الحكم من زاوية التسبيب

رأت الدراسة أن الحكم ركز على ثبوت المدفوعات وصلتها بالمشروع، لكنه لم يناقش بصورة كافية أثر وجود مدفوعات من شركاء آخرين، ولم يبين سبب الحكم لأحد الشركاء منفردًا دون تسوية شاملة للمراكز المالية للأطراف.

وعدّت كاونسلو هذا الدفاع جوهريًا؛ لأنه لو نوقش بصورة كاملة فقد يغير النتيجة، أو على الأقل يمنع إصدار حكم بمبلغ منفرد قبل حسم المركز المالي لبقية الشركاء.

الرأي الذي انتهت إليه كاونسلو

بعد دراسة الحكم وتقرير الخبرة والمذكرات المتبادلة، خلصت كاونسلو إلى أن الحكم يثير مسائل قانونية جدية تتعلق بالتكييف القانوني للمدفوعات، وبحدود حجية تقرير الخبرة، وبمدى صحة تطبيق المادة التاسعة من نظام الشركات، وبأثر إغفال مناقشة المراكز المالية لبقية الشركاء.

وأوصت كاونسلو بإعداد لائحة استئناف لا تعيد مناقشة الحوالات أو الفواتير من جديد، وإنما تركز على الأخطاء النظامية في الحكم، وبصفة خاصة:

- الخطأ في الانتقال من ثبوت السداد إلى ثبوت المديونية دون بيان مصدر الالتزام.
- التوسع في تفسير المادة التاسعة من نظام الشركات بما يجاوز نطاقها.
- تحميل تقرير الخبرة أكثر مما انتهى إليه فنيًا.
- إغفال الطبيعة الداخلية للتمويل بين الشركاء وضرورة التسوية الشاملة للمراكز المالية.
- منح اليمين المتممة أثرًا يتجاوز وظيفتها في استكمال الدليل على الوقائع.

الخلاصة

تعكس هذه الحالة منهجية كاونسلو في التعامل مع الأحكام القضائية؛ إذ لا يقتصر التقييم على إعادة سرد الوقائع أو مناقشة الأدلة، وإنما يمتد إلى تحليل الأساس النظامي الذي بُني عليه الحكم، وبيان مدى سلامة التكييف القانوني وتطبيق النصوص النظامية.

وفي هذه الحالة، انتهت الدراسة إلى أن محور النزاع الحقيقي لم يكن في ثبوت المدفوعات، بل في مدى كفايتها لإثبات التزام قانوني مستقل في ذمة الشركة، وهي المسألة التي اعتُبرت الأساس الرئيس الذي يستحق إعادة النظر أمام محكمة الاستئناف.

كاونسلو | حيث تتحول الوقائع إلى رأي قانوني قابل للبناء عليه

Omar